Minia J. of Agric. Res. & Develop., Minia Univ., Vol. 45 (4): 863 - 873, 2025

Minia Journal of Agricultural Research and Development

Journal homepage & Available online at:
https://mjard.journals.ekb.eg

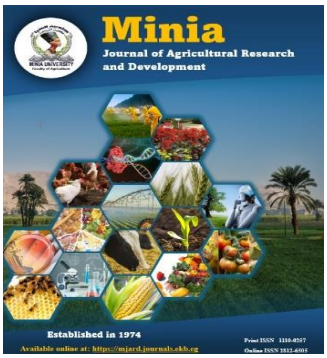

دراسة اقتصادية لمؤشرات الإنتاج والاستهلاك والهدر الغذائي في المملكة العربية السعودية

عادل محمد إبراهيم عبدالرحمن
أستاذ مساعد، سابقا - جامعة الملك سعود - قسم الأبحاث - حاضنة ومسرعة الأعمال "نمو"
الرياض – المملكة العربية السعودية

Received: 14 Oct. 2025 Accepted: 23 Oct. 2025

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والهدر الغذائي في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢٣، وذلك في إطار تقييم منظومة الأمن الغذائي ومدى توافقها مع مستهدفات **رؤية المملكة ٢٠٣٠** .فقد تم التركيز على قياس نسب الاكتفاء الذاتي للمنتجات النباتية والحيوانية، ودراسة نصيب الفرد من إجمالي المعروض الغذائي، وتحليل الفجوة بين الإنتاج المحلي والواردات، إضافة إلى استعراض نسب الفقد والهدر في السلع الغذائية الأساسية.

اعتمد البحث على **المنهج الوصفي–التحليلي**، واستند إلى بيانات رسمية صادرة عن وزارة البيئة والمياه والزراعة، الهيئة العامة للأمن الغذائي، الهيئة العامة للإحصاء، وصندوق التنمية الزراعية. وتم تحليل النتائج وفق أبعاد منظومة الأمن الغذائي العالمية (التوافر، الوصول، الاستقرار، الاستخدام).

أظهرت النتائج وجود **فائض إنتاجي** في بعض السلع مثل التمور (١١٩%) والروبيان (١٤٧%) ومنتجات الألبان (١٢٩%)، مقابل فجوات ملحوظة في سلع استراتيجية مثل القمح والأسماك واللحوم الحمراء. كما تبين أن نصيب الفرد من استهلاك الأرز والتمور والدواجن يمثل المكون الرئيس للنمط الغذائي، في حين ظل استهلاك الأسماك والفواكه الطازجة في مستويات متدنية. وأكدت البيانات أن نسب الفقد والهدر الغذائي ما زالت مرتفعة، خصوصًا في الأرز (٣١%) والخبز (٢٥%) والخضروات الطازجة.

خلص البحث إلى أن تعزيز الأمن الغذائي في المملكة يتطلب: زيادة الاستثمارات في قطاعي الأسماك واللحوم الحمراء، إعادة توجيه القروض الزراعية للقطاعات ذات الفجوة الأكبر، تنويع مصادر الاستيراد، تبني استراتيجيات لتقليل الفقد والهدر، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التخزين والتوزيع. ويؤكد البحث أن تحقيق هذه الأهداف يتماشى مع مستهدفات **رؤية ٢٠٣٠** الرامية إلى بناء قطاع زراعي وغذائي مستدام يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وضمان الاستقرار الغذائي.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الفقد والهدر الغذائي، الإنتاج الزراعي والحيواني، المملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠.

المقدمة :

يشكل **الأمن الغذائي** أحد المحاور الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية مؤشرًا جوهريًا على قدرة الدول على مواجهة التحديات المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية والحد من الاعتماد على الاستيراد الخارجي. وفي إطار **رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠**، تبذل المملكة جهودًا متواصلة لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتوسيع نطاق الاستثمارات الغذائية، وتقليص الفجوة بين العرض والطلب، إضافة إلى خفض معدلات الفقد والهدر

*** Corresponding author:**
E-mail address:

الغذائي بما يسهم في استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقرار الغذائي على المدى الطويل.

مشكلة البحث

على الرغم من الإنجازات في القطاع الزراعي والحيواني، إلا أن فجوة ملحوظة ما زالت قائمة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الفعلي لعدد من السلع الاستراتيجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات، لا سيما في منتجات أساسية مثل القمح، الأسماك، واللحوم الحمراء. كما أن ارتفاع نسب الفقد والهدر في الغذاء يمثل تحديًا إضافيًا يضعف من كفاءة منظومة الأمن الغذائي، ويؤدي إلى خسائر اقتصادية مباشرة وآثار اجتماعية غير مرغوبة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

١. تحليل مؤشرات الإنتاج والاستهلاك للمنتجات النباتية والحيوانية في المملكة خلال عام ٢٠٢٣.
٢. قياس نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الاستراتيجية وتحديد مكامن القوة والضعف.
٣. دراسة الفجوة بين الإنتاج المحلي والواردات، مع التركيز على القمح كسلعة غذائية أساسية.
٤. تحليل نسب الفقد والهدر الغذائي والوقوف على آثارها الاقتصادية.
٥. اقتراح مجموعة من التوصيات العملية التي تعزز من كفاءة منظومة الأمن الغذائي بما يتوافق مع مستهدفات **رؤية ٢٠٣٠**.

المنهجية ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي–التحليلي**، مدعومًا بأسلوب المقارنة الكمية لتفسير المؤشرات الغذائية وتحليل أبعادها الاقتصادية. وتم الاستناد إلى بيانات رسمية منشورة من قبل:

- وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للأمن الغذائي.
- صندوق التنمية الزراعية.

كما تم استخدام حزمة من المؤشرات الاقتصادية الزراعية، شملت: نسبة الاكتفاء الذاتي، نصيب الفرد من المعروض الغذائي، معدلات الفقد والهدر، إضافة إلى مؤشرات التجارة الخارجية ذات الصلة.

الإطار المنهجي

تم تحليل البيانات وفقًا للأبعاد الأربعة التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ضمن مفهوم **الأمن الغذائي العالمي**، وهي:

١. **التوافر (Availability):** قياس كميات الإنتاج المحلي والواردات والصادرات.
٢. **الاستقرار (Stability):** قياس مدى استقرار الإمدادات الغذائية عبر الزمن.
٣. **الاستخدام (Utilization):** دراسة جودة الاستهلاك **الغذائي** وأثره على الصحة والتغذية.

المحور الأول: نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتية في المملكة لعام ٢٠٢٣

يمثل الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتية أحد المؤشرات الأساسية لقياس قدرة القطاع الزراعي على تلبية الطلب المحلي من الغذاء وتقليل الاعتماد على الواردات. ويُعتبر هذا المؤشر من أهم ركائز الأمن الغذائي، حيث يعكس كفاءة الإنتاج الزراعي الوطني في مواجهة الضغوط السكانية والاستهلاكية، ويكشف عن فرص ومخاطر مرتبطة بالاقتصاد الزراعي في المملكة.

يبين الجدول (١) نسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة من الخضروات والفواكه في المملكة لعام ٢٠٢٣ . الخضروات حققت نسبًا متفاوتة تتراوح بين 107% للباذنجان و 51%للبصل. الفواكه أظهرت تباينًا أكبر؛ حيث سجلت التمور ١١٩%، بينما هبطت النسبة إلى 1% فقط للتفاح. بعض المحاصيل حققت مستويات مقاربة للاكتفاء مثل الكوسة ١٠٠%، فيما أظهرت محاصيل أخرى اعتمادًا شبه كامل على الواردات مثل الموز (8%) والتوت.(2%)

التحليل الاقتصادي

١. **الفائض الإنتاجي :**يشير تحقيق نسب تفوق ١٠٠% (مثل التمور، الباذنجان، الخيار) إلى وجود فائض يمكن توجيهه إلى التصدير، ما يدعم الميزان التجاري الزراعي.
٢. **التوازن النسبي :**محاصيل مثل الكوسة والطماطم تحقق نسب قريبة من الاكتفاء، ما يعكس استقرار العرض والطلب.
٣. **الاعتماد على الواردات :**الفواكه المستوردة (التفاح، الموز، التوت) تعكس اعتمادًا كبيرًا على الأسواق الخارجية، مما قد يعرض المملكة لمخاطر تقلب الأسعار العالمية واضطراب سلاسل الإمداد.
٤. **الفرص الاقتصادية :**وجود فائض في محاصيل ذات قيمة مضافة (مثل التمور والخضروات) يفتح المجال أمام تعزيز الصادرات وتحقيق عوائد اقتصادية إضافية.

جدول (١): نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتية في المملكة لعام ٢٠٢٣

المجموعه النباتيه	*نوع المحصول*	*نسبه الاكتفاء الذاتي(%)*
الخضروات	الباذنجان	107%
	البامية	106%
	الخيار	102%
	الكوسة	100%
	البطيخ	98%
	القرع	95%
	البطاطس	87%
	الفلفل	83%
	الشمام	80%
	الطماطم	76%
	الجزر	60%
	البصل	51%
الفواكه	التمور	119%
	التين	107%
	العنب	66%
	المانجو	54%
	الخوخ	49%
	الليمون	45%
	الرمان	35%
	الفراولة	21%
	البرتقال	10%
	الموز	8%
	التوت	2%
	التفاح	1%

المصدر :وزارة البيئة والمياه والزراعة، ٢٠٢٣.

النتائج والمؤشرات

- **نقاط القوة :**نجاح المملكة في تحقيق فائض في التمور وبعض الخضروات، ما يعكس كفاءة القطاع في محاصيل معينة.

- **نقاط الضعف :**الاعتماد الكبير على الاستيراد في بعض الفواكه الاستهلاكية الأساسية مثل التفاح والموز.

- **المؤشرات** الاقتصادية**:**
  - مؤشر الأمن الغذائي النباتي يظهر تباينًا هيكليًا بين الخضروات (مستوى جيد جدًا) والفواكه (اعتماد كبير على الخارج).
  - الفائض في التمور والخضروات يساهم في تعزيز الصادرات غير النفطية.
  - الفجوة في الفواكه تؤكد الحاجة لاستراتيجيات استثمارية وزراعية تستهدف تقليل الاعتماد على الواردات.

المحور الثاني: نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية في المملكة لعام ٢٠٢٣

يمثل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية أحد الأعمدة الرئيسة للأمن الغذائي في المملكة، إذ يلبي الاحتياجات الأساسية من البروتين الحيواني، ويقلل من فاتورة الاستيراد، كما يعكس قدرة قطاع الثروة الحيوانية على المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الغذائي. ويُعتبر هذا المحور ذا أهمية خاصة نظرًا للطلب المتزايد على اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان في السوق المحلية.

يبين الجدول (٢) نسب الاكتفاء الذاتي للمنتجات الحيوانية الرئيسية في المملكة لعام ٢٠٢٣ ، الروبيان احتل المرتبة الأولى بنسبة 147%، أي فائض إنتاجي يسمح بالتصدير. منتجات الألبان سجلت 129%من الاكتفاء، ما يعكس نجاح الاستثمارات المحلية في الألبان. بيض المائدة حقق الاكتفاء الكامل بنسبة .100% في المقابل، بلغت نسبة الاكتفاء 71%للدواجن، و 61%للحوم الحمراء، و 48%للأسماك، وهو ما يعكس وجود فجوات تحتاج لمعالجة.

جدول (٢): نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية في المملكة لعام ٢٠٢٣

نوع المنتج	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)
الروبيان	147%
منتجات الألبان	129%
بيض المائدة	100%
لحوم الدواجن	71%
اللحوم الحمراء	61%
الأسماك	48%

المصدر :وزارة البيئة والمياه والزراعة، ٢٠٢٣.

التحليل الاقتصادي

١. **الفائض الإنتاجي :**الروبيان ومنتجات الألبان يحققان مستويات تفوق الطلب المحلي، مما يوفر فرصًا قوية للتصدير وتعزيز مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي.
٢. **الاكتفاء المستقر :**تحقيق نسبة ١٠٠% في بيض المائدة مؤشر على نجاح التخطيط والإنتاج في هذا القطاع، مع استقرار العرض والطلب محليًا.
٣. **الفجوات الغذائية :**تراجع نسب الاكتفاء في الدواجن (٧١%) واللحوم الحمراء (٦١%) يعكس اعتمادًا جزئيًا على الاستيراد، ويبرز الحاجة إلى تطوير صناعة الأعلاف المحلية، وتحسين السلالات، وزيادة كفاءة نظم التربية.
٤. **ضعف في قطاع الأسماك :**انخفاض الاكتفاء الذاتي للأسماك (٤٨%) رغم وجود سواحل طويلة للمملكة، يوضح محدودية الاستغلال الحالي للموارد البحرية ويؤكد الحاجة إلى تعزيز الاستزراع السمكي.

النتائج والمؤشرات

- **نقاط القوة :**تحقيق فائض إنتاجي في الروبيان والألبان، واكتفاء كامل في البيض، وهو ما يعكس نجاح سياسات الدعم والاستثمار.
- **نقاط الضعف :**استمرار الاعتماد على الواردات في اللحوم الحمراء والأسماك، مما يمثل تهديدًا نسبيًا للأمن الغذائي.
- **المؤشرات الاقتصادية:**
  - الفائض في الروبيان يعزز من القدرة التصديرية للمملكة، خاصة للأسواق الإقليمية مثل مصر.
  - اللحوم الحمراء والأسماك تحتاج إلى برامج تنمية مكثفة لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الخارج.
  - قطاع الألبان يمثل قصة نجاح بارزة يمكن البناء عليها كنموذج لتطوير القطاعات الأخرى

المحور الثالث: نصيب الفرد من إجمالي المعروض من المنتجات النباتية في المملكة لعام ٢٠٢٣

يُعد نصيب الفرد من استهلاك المنتجات النباتية مؤشرًا مهمًا لقياس نمط الاستهلاك الغذائي للمجتمع، وهو يعكس مزيجًا من الإنتاج المحلي والواردات. هذا المؤشر يساعد في تقييم مدى كفاية العرض الغذائي للفرد، كما يبرز التوجهات الاستهلاكية ويحدد السلع الأكثر اعتمادًا في النظام الغذائي السعودي. يبين الجدول (٣) نصيب الفرد السنوي من مجموعة من الحبوب والخضروات والفواكه:

الحبوب :الأرز سجل أعلى استهلاك بـ 45.77كجم/سنة، بينما بلغ نصيب الفرد من السمسم (٢.٠٥ كجم) والدخن (٠.٥١ كجم) مستويات محدودة. الخضروات :الطماطم (٢٢.٢٥ كجم) والبصل (١٧.٥٢ كجم) والبطاطس (١٦.٠٨ كجم) هي الأكثر استهلاكًا، بينما سجلت محاصيل مثل الفاصوليا (٠.٣٦ كجم) والقرنبيط (٠.٧٥ كجم) مستويات متدنية. الفواكه :التمور تصدرت القائمة بـ 38.58كجم/سنة، بينما جاءت الفواكه المستوردة مثل الموز (١١.٣١ كجم) والبرتقال (١٠.٦٤ كجم) في مرتبة متقدمة، في حين سجل التفاح (أقل من ١ كجم/سنة) والباباي (٠.١٥ كجم) مستويات هامشية.

جدول (٣): نصيب الفرد من إجمالي المعروض من المنتجات النباتية في المملكة لعام ٢٠٢٣ (كجم/سنة)

المجموعة	المنتج	نصيب الفرد (كجم/سنة)
الحبوب	الأرز	45.77
	السمسم	2.05
	الدخن	0.51
الخضروات	الطماطم	22.25
	البصل	17.52
	البطاطس	16.08
	البطيخ	13.29
	الخيار	4.91
	الباذنجان	3.25
	الجزر	2.46
	الفلفل البارد	2.37
	الشمام	2.34
	القرع	2.19
	الفلفل الحار	1.96
	البصل الأخضر	1.96
	الكوسة	1.78
	البامية	0.78
	القرنبيط	0.75
	الملفوف	0.53
	الفاصوليا	0.36
الفواكه	التمور	38.58
	الموز	11.31
	البرتقال	10.64
	الليمون	7.80
	العنب	5.48
	المانجو	4.80
	الرمان	3.00
	القهوة (بن)	2.61
	الخوخ	2.08
	المشمش	0.79
	التين	0.78
	الباباي	0.15

المصدر: وزارة البيئة والمياه والزراعة، ٢٠٢٣.

المحور الرابع: نصيب الفرد من إجمالي المعروض من المنتجات الحيوانية في المملكة لعام ٢٠٢٣

يبين الجدول (٤) أن الحليب تصدر القائمة بـ 70.19لتر/فرد/سنة، يليه لحوم الدواجن 43.40 كجم/فرد/سنة، بينما بلغ متوسط استهلاك الفرد من البيض 246بيضة سنويًا. في المقابل، تراجع استهلاك اللحوم الحمراء (١٠.٨ كجم) والأسماك (٨.٧٦ كجم) إلى مستويات منخفضة، بينما سجل العسل مستوى هامشيًا (٠.٥٨ كجم).

جدول (٤): نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية في المملكة لعام ٢٠٢٣

المنتجات الحيوانية	الوحدة	نصيب الفرد
الحليب	لتر	70.19
لحوم الدواجن	كجم	43.40
البيض	بيضة	246
اللحوم الحمراء	كجم	10.80
الأسماك	كجم	8.76
العسل	كجم	0.58

المصدر :وزارة البيئة والمياه والزراعة، ٢٠٢٣.

المحور الخامس: واردات القمح حسب المناشئ لعام ٢٠٢٣

القمح من السلع الاستراتيجية التي تشكل الأساس في صناعة الخبز والدقيق. دراسة وارداته تكشف درجة الاعتماد على الخارج ومصادر التوريد. يبين الجدول (٥) أن إجمالي الواردات بلغ 4.57مليون طن .جاءت روسيا في المرتبة الأولى بـ 2.23مليون طن(49%) ، تلتها رومانيا بمليون طن تقريبًا (٢٣%)، ثم البرازيل وألمانيا وليتوانيا بنسب أقل.

جدول (٥): إجمالي كمية القمح المستورد حسب المناشئ لعام ٢٠٢٣ (طن)

المنشأ	الكمية
روسيا	2,231,582
رومانيا	1,040,029
البرازيل	469,538
ألمانيا	259,950
ليتوانيا	258,610
أوكرانيا	129,363
لاتفيا	63,690
بولندا	62,817
إستونيا	56,948
الإجمالي	**4,572,527**

المصدر :الهيئة العامة للأمن الغذائي، ٢٠٢٣.

التحليل الاقتصادي

١. **الاعتماد على أوروبا :**تتركز الواردات في منطقة البحر الأسود وأوروبا، ما يجعل الإمدادات عرضة للتوترات الجيوسياسية.
٢. **تنويع محدود :**تشكل البرازيل مصدرًا بديلًا، لكن نسبتها صغيرة مقارنة بروسيا ورومانيا.
٣. **الاستثمارات الزراعية بالخارج :**تعكس بعض الواردات توجهًا استراتيجيًا للاستثمار السعودي في زراعة القمح بدول أخرى.

المحور السادس: إنتاج القمح المحلي لعام ٢٠٢٣

يمثل الإنتاج المحلي من القمح مؤشرًا استراتيجيًا على قدرة المملكة في تحقيق الاكتفاء من سلعة أساسية، رغم التحديات المرتبطة بالمياه والأراضي الزراعية. يبين الجدول (٦) أن إجمالي الإنتاج بلغ **1.31مليون طن** . تتركز الحصة الأكبر في الجوف (٣٥٤ ألف طن) والرياض (٣٠٤ ألف طن) والقصيم (٢١٦ ألف طن)، بينما سجلت بعض المناطق مثل الحدود الشمالية (٤ طن) مساهمة شبه معدومة.

جدول (٦): إجمالي إنتاج القمح في المملكة حسب المناطق لعام ٢٠٢٣ (طن)

المنطقة	الكمية
الرياض	304,087
مكة المكرمة	18,375
المدينة المنورة	3,949
القصيم	215,976
الشرقية	36,830
عسير	41,306
تبوك	94,016
حائل	180,723
الحدود الشمالية	4
جازان	61,467
نجران	1,572
الباحة	1,775
الجوف	354,348
الإجمالي	**1,314,427**

المصدر :الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٣.

التحليل الاقتصادي

١. **التركيز الجغرافي :**تنتج ٣ مناطق فقط أكثر من ٦٥% من القمح، ما يعكس عدم التوازن المكاني في الإنتاج.
٢. **الفجوة مع الاستهلاكي :**يغطي الانتاج المحلي نحو ٢٢% فقط من الاستهلاك، ما يفرض استمرار الاستيراد.
٣. **التحدي المائي :**يستهلك انتاج القمح كميات ضخمة من المياه، وهو ما يشكل عائقًا أمام التوسع المحلي.

النتائج والمؤشرات

- **نقاط القوة :وجود** مناطق زراعية قادرة على إنتاج كميات كبيرة.
- **نقاط الضعف :**الاعتماد على **الاستيراد** يظل مرتفعًا.
- **المؤشرات الاقتصادية :**تعزيز الأمن الغذائي يتطلب موازنة بين الإنتاج المحلي والاستثمار الزراعي بالخارج.

المحور السابع: القروض الاستثمارية لمشاريع الأمن الغذائي حتى ٢٠٢٣

تشكل القروض الاستثمارية إحدى أهم أدوات دعم قطاع الأمن الغذائي في المملكة، حيث توجه نحو المشاريع ذات الأولوية في الزراعة والثروة الحيوانية. يبين الجدول (٧) أن إجمالي القروض الممنوحة بلغ **12.87مليار ريال**، وزعت على ٢,١٦٩ مشروعًا. أكبر نصيب كان للدواجن اللاحمة (٣٣.٩%) والبيوت المحمية (٢٧.٥%)، بينما حصل الاستزراع السمكي على نسب أقل (7.7%).

التحليل الاقتصادي

١. **تركيز على البروتين والخضروات :**الاستثمار الأكبر كان في الدواجن والبيوت المحمية.
٢. **ضعف تمويل الاستزراع السمكي :**رغم الحاجة الماسة للأسماك، إلا أن التمويل لهذا القطاع محدود.
٣. **الاستثمار الزراعي بالخارج :**يمثل ٧.٢% من إجمالي التمويل، ما يعكس بعدًا استراتيجيًا.

النتائج والمؤشرات

- **نقاط القوة :إجمالي** تمويل كبير يعكس جدية الدولة في دعم الأمن الغذائي.
- **نقاط الضعف :**عدم توازن واضح بين القطاعات المستهدفة.
- **المؤشرات الاقتصادية :**الحاجة لإعادة هيكلة أولويات التمويل نحو القطاعات ذات الفجوة الأكبر.

جدول (٧): قيمة وعدد القروض الاستثمارية حسب نوع المشروع حتى ٢٠٢٣

نوع المشروع	العدد	الطاقة (الوحدة)	قيمة القروض (مليار ريال)	النسبة%
دجاج لاحم	1,033	10.9مليون طير/دورة	4.36	33.9%
بيوت محمية	496	1.4مليون طن/سنة	3.53	27.5%
دجاج بياض	300	109.5مليون بيضة/سنة	1.20	9.3%
الاستثمار الزراعي بالخارج	3	0.96مليون طن/سنة	0.93	7.2%
تربية وتسمين أغنام	170	315ألف رأس/سنة	0.88	6.8%
إنتاج ألبان الأبقار	71	37.5ألف بقرة	0.75	5.8%
تربية روبيان	22	128ألف طن/سنة	0.79	6.2%
تربية أسماك (مسيجات)	3	25ألف طن/سنة	0.19	1.5%
أسماك	41	8.5ألف طن/سنة	0.19	1.5%
تسمين عجول	16	47.6ألف رأس/سنة	0.08	0.6%
أسماك وبيض الكافيار	2	420طن/سنة	0.02	0.1%
أسماك وروبيان	5	645طن/سنة	0.01	0.1%
قوارب صيد	7	2.2ألف طن/سنة	0.01	0.1%
الإجمالي	**2169**	—	**12.87**	**100%**

المصدر :صندوق التنمية الزراعية، ٢٠٢٣.

المحور الثامن: نسب الفقد والهدر الغذائي

يمثل الفقد والهدر الغذائي تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث يؤدي إلى إهدار الموارد ويزيد من فاتورة الاستيراد. يبين الجدول (٨) أن الأرز يهدر بنسبة **31%**، والقمح (الخبز) بنسبة **25%**. كما تسجل البطاطس (٢٨%) والطماطم (٢٣%) نسب فقد مرتفعة. أما اللحوم، فالهدر في لحوم الإبل (٢٠%) أعلى من لحوم الغنم.(8%)

جدول (٨): نسب الفقد والهدر في المملكة حسب نوع المنتج

المنتج	اجمالي نسبة الفقد%	اجمالي نسبة الهدر%
القمح (الدقيق، الخبز)	5%	25%
الأرز	3%	31%
طماطم	23%	17%
بصل	9%	18%
بطاطس	28%	14%
مانجو	17%	9%
برتقال	15%	14%
التمور	16%	6%
لحوم الغنم	7%	8%
لحوم الابل	15%	20%
دواجن	13%	16%
اسماك	19%	15%
لحوم غير مصنفة	24%	19%
فاكهة أخرى	23%	18%
خضروات أخرى	28%	17%

المصدر :الهيئة العامة للأمن الغذائي، ٢٠١٩.

التحليل الاقتصادي

١. **الحبوب :**يمثل الهدر المرتفع في الأرز والخبز خسائر اقتصادية مباشرة على فاتورة الاستيراد.
٢. **الخضروات والفواكه :**تعكس نسب الفقد العالية ضعف سلاسل التخزين والنقل.
٣. **اللحوم والأسماك :**هدر مرتفع نسبيًا بسبب ضعف أنظمة التبريد والتوزيع.

النتائج والمؤشرات

- **نقاط القوة :**وجود دراسات دقيقة تقيس حجم الفقد والهدر.
- **نقاط الضعف :**استمرار نسب عالية في السلع الأساسية.
- **المؤشرات الاقتصادية :**تقليل الهدر يمكن أن يعادل زيادة في الإنتاج المحلي ويخفض فاتورة الاستيراد.

الخاتمة والتوصيات

أولًا: الخاتمة

١. أظهرت نتائج التحليل لمؤشرات الإنتاج والاستهلاك والهدر الغذائي في المملكة لعام ٢٠٢٣ ما يلي:

١. **التباين في نسب الاكتفاء الذاتي :**حيث حققت بعض المحاصيل النباتية (مثل التمور والباذنجان) فائضًا إنتاجيًا يفوق ١٠٠%، بينما تعتمد المملكة على الاستيراد بشكل شبه كامل في بعض الفواكه (مثل التفاح والموز).
٢. **النجاحات في القطاع الحيواني :**سجلت منتجات الألبان والروبيان اكتفاءً ذاتيًا يفوق الطلب المحلي، في حين بقيت اللحوم الحمراء والأسماك عند مستويات دون الاكتفاء.
٣. **نصيب الفرد من الاستهلاك :**يوضح اعتماد المستهلك السعودي على سلع أساسية مثل الأرز، التمور، الدواجن والحليب، مع انخفاض استهلاك الأسماك والخضروات والفواكه المتنوعة.
٤. **الاعتماد الكبير على واردات القمح :**رغم إنتاج أكثر من ١.٣ مليون طن محليًا، إلا أن الاستهلاك يتجاوز ذلك بكثير، ما يجعل المملكة في موقع استيراد صافٍ.
٥. **تركيز التمويل :**يشير توزيع القروض الاستثمارية إلى أولوية قطاعي الدواجن والبيوت المحمية، مع ضعف نسبي في دعم الاستزراع السمكي واللحوم الحمراء.
٦. **مشكلة الفقد والهدر :**استمرار نسب مرتفعة، خاصة في الأرز (٣١%) والخبز (٢٥%)، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية سنويًا.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن المملكة قد قطعت شوطًا كبيرًا في بعض محاور الأمن الغذائي، بينما ما تزال تواجه تحديات في أخرى، خصوصًا ما يتعلق بتنويع الإنتاج، تقليل الاعتماد على الواردات، والحد من الهدر الغذائي.

ثانيًا: التوصيات

١. **تعزيز الإنتاج المحلي للسلع ذات الفجوة:**
   - زيادة الاستثمارات في قطاع اللحوم الحمراء والأسماك من خلال التوسع في **الاستزراع السمكي** وتحسين السلالات الحيوانية.
   - تشجيع زراعة الفواكه المستوردة بكثرة (مثل الموز والتفاح) عبر دعم البحث الزراعي والتقنيات الحديثة.
٢. **الاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية:**
   - تطوير البنية التحتية للتخزين والتبريد والنقل لتقليل نسب الفقد والهدر.
   - تعزيز التصنيع الغذائي لتوجيه الفوائض (مثل التمور والخضروات) نحو منتجات ذات قيمة مضافة.
٣. **تنويع مصادر الاستيراد:**
   - تقليل الاعتماد على روسيا ورومانيا في واردات القمح من خلال شراكات جديدة مع أسواق أمريكا الشمالية وأستراليا.
   - استمرار استراتيجية **الاستثمار الزراعي الخارجي** في الحبوب والأعلاف لتأمين إمدادات مستقرة.
٤. **إعادة توجيه التمويل الزراعي:**
   - زيادة حصة القروض الموجهة نحو قطاعي الأسماك واللحوم الحمراء بما يتناسب مع حجم الفجوة الغذائية.
   - دعم مشاريع الزراعة المائية والزراعة الذكية لتعزيز الكفاءة الإنتاجية.
٥. **سياسات الحد من الهدر الغذائي:**
   - إطلاق برامج توعية وطنية للحد من الهدر في الأرز والخبز، مع تشجيع إعادة التدوير والاستفادة من بقايا الغذاء.
   - تبني تقنيات حديثة في التوزيع مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لمراقبة تدفقات الغذاء وتقليل الفاقد.
٦. **مواءمة مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠:**
   - تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي في القطاعات ذات الأولوية.

- زيادة مساهمة الزراعة المستدامة في الناتج المحلي.
- رفع كفاءة استخدام الموارد المائية عبر التقنيات الذكية.
- تعزيز الصادرات الغذائية غير النفطية لدعم تنويع الاقتصاد الوطني.

الخلاصة

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية ليس هدفًا مرحليًا، بل هو مسار استراتيجي متكامل يتطلب تنويع الإنتاج المحلي، تقليل الاعتماد على الواردات، رفع كفاءة سلاسل التوريد، والحد من الفقد والهدر .وتأتي رؤية ٢٠٣٠ كإطار شامل يضع الأمن الغذائي في قلب التحول الوطني، عبر الاستثمار في الابتكار الزراعي، وتوسيع الشراكات الدولية، وبناء قطاع زراعي وغذائي مستدام يواكب التحديات العالمية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. **الهيئة العامة للأمن الغذائي .(2019)** تقرير الفقد والهدر الغذائي في المملكة العربية السعودية (خط الأساس). الرياض: الهيئة العامة للأمن الغذائي.

٢. **الهيئة العامة للإحصاء .(2023)** إحصاءات الإنتاج الزراعي والحيواني. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.

٣. **رؤية المملكة ٢٠٣٠ .(2016)** وثيقة الرؤية والتقارير الدورية لمتابعة الإنجاز. الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

٤. **صندوق التنمية الزراعية .(2023)** تقرير القروض الزراعية الممنوحة لمشاريع الأمن الغذائي. الرياض: صندوق التنمية الزراعية.

٥. **وزارة البيئة والمياه والزراعة .(2023)** التقرير السنوي لقطاع الزراعة والإنتاج الحيواني. الرياض: وزارة البيئة والمياه والزراعة.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1. **FAO (2020).** Food Loss and Waste Database. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
2. **FAO (2021).** The State of Food Security and Nutrition in the World. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.
3. **HLPE (2020).** Food Security and Nutrition: Building a Global Narrative towards 2030. High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, Rome.
4. **OECD/FAO (2022).** OECD-FAO Agricultural Outlook 2022-2031. OECD Publishing, Paris.
5. **World Bank (2022).** Food Security and Nutrition: Building Resilient Food Systems. Washington, D.C.: The World Bank.

Economic Study of Food Production, Consumption, and Waste Indicators in the Kingdom of Saudi Arabia

Adel Mohamed Ibrahim Abdelrahman
Assistant Professor, formerly at King Saud University
Research Department – "NMO" Business Incubator and Accelerator
Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

This study aims to analyze the indicators of food production, consumption, and waste in the Kingdom of Saudi Arabia for the year 2023, within the framework of assessing the national food security system and its alignment with the targets of **Saudi Vision 2030**. The research focuses on measuring self-sufficiency ratios of plant and animal products, examining per capita food availability, analyzing the gap between domestic production and imports, and reviewing food loss and waste levels in key commodities.

The study adopted a **descriptive-analytical approach**, supported by quantitative comparison methods, and relied on official data from the Ministry of Environment, Water and Agriculture, the General Food Security Authority, the General Authority for Statistics, and the Agricultural Development Fund. The results were analyzed according to the four global dimensions of food security (availability, accessibility, stability, and utilization).

Findings reveal a **production surplus** in certain commodities such as dates (119%), shrimp (147%), and dairy products (129%), contrasted with notable gaps in strategic goods such as wheat, fish, and red meat. Per capita consumption patterns indicated high dependency on rice, dates, and poultry, while fish and fresh fruits remained at low consumption levels. Moreover, food loss and waste ratios remain significantly high, particularly in rice (31%), bread (25%), and fresh vegetables.

The study concludes that strengthening food security in Saudi Arabia requires: increased investment in fisheries and red meat production, reallocation of agricultural loans to sectors with larger supply gaps, diversification of import sources, adoption of strategies to reduce food loss and waste, and leveraging modern technologies in storage and distribution. Achieving these objectives is consistent with **Vision 2030**, which seeks to build a sustainable agricultural and food sector that contributes to economic diversification and ensures national food stability.

Keywords: Food Security, Self-Sufficiency, Food Loss and Waste, Agricultural and Animal Production, Saudi Arabia, Vision 2030.